كتاب

تقريب البيقونية

وفوائدها

في عِلمِ مُصطَلَحِ الحَدِيثِ

جمع وترتيب

أحمد عثمان الشبراوي

المجاز بالقراءات العشر والسنة المطهرة

متن البيقونية

١- أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّياً عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلا

٢- وَذِي مِنْ أَقْسامِ الْحَدِيثِ عِدَّه ... وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّه

٣- أَوَّلُها (الصَّحِيحُ) وَهْوَ مَا اتَّصَلْ ... إِسْنادُهُ وَلَمْ يَشِذَّ أَوْ يُعَلْ

٤- يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ وَنَقْلِه

٥- وَ(الْحَسَنُ) الْمَعْرُوفُ طُرْقاً وَغَدَتْ ... رِجَالُهُ لا كالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

٦- وَكُلُّ ما عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرْ ... فَهْوَ (الضَّعِيفُ) وَهْوَ أَقْسامٌ كُثُرْ

٧- وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِي (الْمَرْفُوعُ) ... وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ (الْمَقْطُوعُ)

٨- وَ(الْمُسْنَدُ) الْمُتَّصِلُ الإِسْنادُ مِنْ ... رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

٩- وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ ... إِسْنادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَ(الْمُتَّصِلْ)

١٠- (مُسَلْسَلٌ) قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَى

١١- كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَا ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّما

١٢- (عَزِيزٌ) مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلاثَة ... (مَشْهُورٌ) مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلاثَة

١٣- (مُعَنْعَنٌ) كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَم ... وَ(مُبْهَمٌ) مَا فِيهِ راوٍ لَمْ يُسَم

١٤- وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجالُهُ عَلا ... وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلا

١٥- وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحابِ مِنْ ... قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ (مَوْقُوفٍ) زُكِنْ

١٦- وَ(مُرْسَلٌ) مِنْهُ الصَّحَابِيّ سَقَط ... وَقُلْ (غَرِيبٌ) مَا رَوَى رَاوٍ فَقَط

١٧- وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ ... إِسْنادُه (مُنْقَطِعُ) الأَوْصَالِ

١٨- وَ (الْمُعْضَلُ) السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ... ومَا أَتَى (مُدَلساً) نَوْعانِ

١٩- الأَوَّلُ الإِسْقاطُ لِلشَّيخِ وَأَنْ ... يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

٢٠- وَالثَّانِي لا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ ... أَوْصافُهُ بِمَا بِهِ لا يَنْعَرِفْ

٢١- وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةٌ فِيهِ المَلا ... فَ (الشَّاذُّ) وَ(الْمَقْلُوبُ) قِسْمَانِ تَلا

٢٢- إِبْدالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ ... وَقَلْبُ إِسْنادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ

٢٣- وَ(الفَرْدُ) مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَة ... أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوايَة

٢٤- وَمَــــا بِعِلَّـــــةٍ غُمُــــوضٍ أَوْ خَفــــا (مُعَلَّــــلٌ) عِنْــــدَهُم قَــــدْ عُرِفــــا
٢٥- وَذُو اخْــــتِلافِ سَــــندٍ أَوْ مَــــتنِ (مَضْــــطَرِبٌ) عِنْــــدَ أُهَيْــــلِ الفَــــنِّ
٢٦- وَ(الْمُــــدْرَجَاتُ) في الحَــــدِيثِ مــــا أَتَــــتْ مِــــنْ بَعْــــضِ أَلْفــــاظِ الــــرّواةِ اتَّصَــــلتْ
٢٧- وَمَــــا رَوَى كُــــلُّ قَــــرِينٍ عَــــن أَخِــــهِ (مَــــدَبَّجٌ) فَاعْرِفْــــهُ حَقَّــــاً وَانْتَخِــــهِ
٢٨- مُتَّفِــــقٌ لَفْظَــــاً وَخَطَّــــاً (مُتَّفِــــق) وَضِــــدُّهُ فِيمَــــا ذَكَــــرْنَا (الْمُفْــــتَرِق)
٢٩- (مُؤْتَلِــــفٌ) مُتَّفِــــقُ الخَــــطِّ فَقــــط وَضِــــدُّهُ (مُخْتَلِــــفٌ) فَــــاخْشَ الغَلَــــط
٣٠- وَ(الْمُنْكَــــرُ) الْفَــــرْدُ بِــــه رَاوٍ غَــــدَا تَعْدِيلُــــه لا يَحْمِــــلُ التَّفَــــرُّدا
٣١- (مَتْرُوكُــــه) مَــــا وَاحِــــدٌ بِــــه انْفَــــرَد وَأَجْمَعُــــوا لِضَــــعْفِه فَهْــــوَ كَــــرَد
٣٢- وَالْكَــــذِبُ الْمُخْتَلَــــقُ الْمَصْــــنوعُ عَلَــــى النَّــــبِي فَــــذَلِكَ (الْمَوْضُــــوعُ)
٣٣- وَقَــــدْ أَتَــــتْ كَــــالجَوْهَرِ الْمَكْنُــــونِ سَمَّيْتُهَــــا: مَنْظُومَــــةَ الْبَيْقُــــونِي
٣٤- فَــــوْقَ الثَّلاثِــــينَ بِأَرْبَــــعٍ أَتَــــتْ أَقْسَــــامُها ثُمَّ بِخَــــيْرٍ خُتِمَــــتْ

وقد أخبرني بها الشيخ المحقق صاحب التصانيف النافعة الدكتور/ على محمد توفيق النَّحاس (إجازةً) وهو عن والده (الشيخ محمد توفيق النَّحاس) عن الشيخ محمد بخيت المطيعي – مفتي الديار المصرية– عن الشيخ أبي عبد الله محمد أحمد عليش المالكي عن الشيخ محمد الأمير الصغير عن والده الأمير الكبير صاحب الثبت الشهير عن شيخه علي العرب المالكي المعروف (بالسقاط) عن الشيخ محمد عبدالباقي الزرقاني (م ١١٢٢هـ) شارح المنظومة البيقونية.

قال الزرقاني عن المؤلف:لم أقف له علي اسم ولا ترجمة ولا ما هو منسوب اليه، وتوفي قبل سنة ١٠٨٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مصطلح الحديث:

هو العلم بالأصول والقواعد التي يعرف بها أحوال سند ومتن الحديث الشريف من حيث القبول والرد

والحديث :

هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أوصفة

موضوع هذا العلم:

الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

وثمرته:

معرفة المقبول من المردود، وتمييز الصحيح من السقيم من سنة الرسول عليه الصلاة والسلام

وفضله:

من أشرف العلوم وأجلها، لتعلقه بحديث رسول صلي الله عليه وسلم وسنته وهي المصدر الثاني للشريعة الإسلامية.

وحكم تعلمه:

فرض كفاية كغيره من العلوم الشرعية، إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين، وصار في حكم الباقين سنة، وقد يتعين على من توفر فيه الأهلية ولم يسد غيره مسده.

المحدث: هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية ويطلع على كثير من الروايات وأحوال رواتها

الحافظ : هو من أحاط علمه بمائة ألف حديث اسنادا ومتنا وبأحوال رواتها جرحا وتعديلا

الحجة: هو من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث اسنادا ومتنا وبأحوال رواتها جرحا وتعديلا

الحاكم: هو من أحاط علما بجميع الأحاديث حتى لا يفوته منها إلا اليسير على رأى بعض أهل العلم.

مقدمة عن علم المصطلح

قال الشيخ عبد الكريم الخضير:علم مصطلح الحديث من أهم العلوم وأشرفها لتعلقه بالمصدر الثاني من مصادر التشريع، وهو سنة المصطفى –صلى الله عليه وسلم–، والسنة جاء في أول الأمر النهي عن كتابتها وتدوينها، فقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي سعيد أن النبي –عليه الصلاة والسلام– قال: ((لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه)) وهذا قاله النبي –عليه الصلاة والسلام–، خشية منه على اختلاط كلامه بكلام الله –عز وجل–؛ لأن القرآن لم يكن مجموعاً في مصحف معزولاً عن غيره، فإذا سمع الصحابي الكلام من النبي –عليه الصلاة والسلام– فيما ينقله عن ربه –عز وجل– من وحي نوعان:

منه ما هو متعبد بلفظه وهو القرآن، ومنه ما هو متعبد بمعناه دون لفظه وهو السنة.

وكلاهما من عند الله –عز وجل– {وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} سورة النجم، فخشية منه –عليه الصلاة والسلام– أن يختلط كلامه بكلام الله نهى عن كتابة غير القرآن، فحمل أهل العلم هذا النهي على هذه الصورة، أو خشية منه –عليه الصلاة والسلام– أن يعتمد الناس على الكتابة ويهملوا الحفظ، ثم بعد ذلكم احتيج إلى الكتابة فأذن بها ((اكتبوا لأبي شاه)) يقول أبو هريرة: "ما كان من أحد من أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أكثر مني رواية، وأكثر مني حديثاً إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب"، وبعد ذلك المنع حصل الإجماع على جواز الكتابة، بل على استحباب تدوين العلم.

ومن أهم ما يدون ما يعتمد عليه في إثبات تصرفات المسلم على مراد الله، وعلى مراد رسوله –عليه الصلاة والسلام–كتب الصحابة، كتبوا السنن من عهده –عليه الصلاة والسلام–، واستمرت الكتابة كتابة فردية

ثم لما تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة –رحمة الله عليه– أمر الإمام محمد بن شهاب الزهري بالتدوين الرسمي، فعمر بن عبد العزيز خشي من ضياع السنة لضعف الحافظة لدى الناس، ومعلوم أن العرب كانوا يتميزون بالحفظ ثم لما اختلطوا بغيرهم أخذت هذه الملكة والغريزة تضعف شيئاً فشيئاً، في العادة أن من يعتمد على شيء يعتني به، لما كان عمدتهم الحفظ كانوا يعتنون به، ثم لما توسعوا في أمر الكتابة، ضعفت الحوافظ لدى الناس، وهذا شيء مشاهد، الشيء الذي تعتني به

وتودعه حفظك في الغالب أنك تحفظه، أما إن كنت بمجرد سماعه تخرج القلم وتكتب فإن هذا لا يثبت في الحفظ، وإن ثبت في الورق.

ثم تتابع الناس بعد ذلك على الاعتماد على المكتوب، اعتمدوا عليه اعتماداً كلياً، فدونت الأحاديث، ودونت العلوم كلها، بداية من منتصف القرن الثاني يعني بعد أمر عمر بن عبد العزيز لابن شهاب الزهري تتابع الناس في الكتابة حتى وجدت المصنفات من الموطئات والمسانيد والمصنفات، المصنفات نوع من أنواع التأليف في السنة، ثم بعد ذلكم دونت الجوامع من الصحاح والسنن والمعاجم وغيرها، بهذه الطريقة وجدت كتب السنة، لكن ماذا عن كتب علوم الحديث؟

علوم الحديث كغيره من علوم الآلة التي هي وسائل إلى علوم أخرى، علوم الحديث وسيلة يتوصل به إلى تمييز الصحيح من الضعيف من كلام النبي –عليه الصلاة والسلام–، فهو وسيلة وليس بغاية.

في أول الأمر لم تكن الحاجة داعية إلى التأليف المستقل في هذا العلم، ومثله علوم الآلة كلها، التي هي الوسائل أصول الفقه، علوم القرآن وقواعد التفسير، وعلوم العربية بفروعها العشرة المعروفة.

لما كثر اختلاط العرب بغيرهم، وبعدوا عن عصر الرسالة احتاجوا إلى قواعد وضوابط تعينهم على فهم الكتاب والسنة، ووجد هذا العلم مبثوثاً ومنثوراً في كتب الأئمة، في كتب الإمام الشافعي كالرسالة والأم، وكتب تلميذه الإمام أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني ويحيى بن معين والبخاري والترمذي والنسائي وغيرهم، فوجدت هذه القواعد وهذه الضوابط التي يحتاجها طالب العلم لفهم السنن في الكتب المبثوثة.

واختلف أهل العلم في أول ما صنف في هذا العلم على سبيل الاستقلال، فمنهم من يقول: هو الإمام الشافعي في الرسـالة، والرسالة وإن قال أهل العلم: إنها أول ما صنف في أصول الفقه، فهي أول ما دون في علوم الحديث، الرسـالة يوجد فيها هذا وهذا، ولا انفكاك لعلوم الحديث من أصول الفقه، كما أنه لا انفكاك لأصول الفقه عن علوم الحديث.

وجد أيضاً في سؤالات الإمام أحمد فيما يسأله عنه تلاميذه كثير من قواعد هذا العلم، وما يتعلق بعلله ورجاله ثم في سؤالات يحيى بن معين، وعلل ابن المديني، وتواريخ الإمام البخاري –رحمة الله عليه–، وجامع أبي عيسى الترمذي فيه كثير مما يحتاجه طالب العلم، ولو قيل: إن أولى ما يتمرن عليه طالب العلم في معرفة المتون والأسانيد ونقد الرجال وتعليل الأحاديث جامع الترمذي لما كان

بعيداً، فيه الأنواع كلها، ووجد في سنن النسائي التراجم التي ترجم بها على الأحاديث كثير من ضروب العلل وأصنافها.

نظراً لعدم وجود بداية محددة للتأليف في هذا الفن خرج الحافظ ابن حجر من هذا كله بقوله: "فمن أول من صنف فيه القاضي الحسن بن محمد بن خلاد الرامهرمزي في كتابه (المحدث الفاصل)"، ويعتبره بعضهم هو أول المصنفات في هذا الفن، لكنه لم يستوعب، وهذا أمر طبيعي وعادي أن يكون أول من يؤلف لا يستوعب، ثم يأتي من بعده أهل العلم فيكملون ما بدأه من مشروع، ثم جاء بعده الحاكم أبو عبد الله فصنف المعرفة (معرفة علوم الحديث).

ثم بعد أبي نعيم تتابع أهل العلم في الكتابة في هذا العلم فألف الخطيب البغدادي الذي صنف في علوم الحديث وفي قوانين الرواية كتاباً جامعاً ماتعاً نافعاً أسماه: (الكفاية في قوانين الرواية) وفي آداب الراوية والراوي كتاباً آخر أسماه:(الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، وهذا كتاب نفيس لا يستغني عنه طالب علم، ونحن اليوم بأمس الحاجة إلى مثل هذا الكتاب إذا أضيف إليه (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البر، و(فضل علم السلف على الخلف) لابن رجب، و(مقدمة الموضح في أوهام الجمع والتفريق) للخطيب أيضاً

ثم بعد ذلكم جاء الإمام أبو عمرو بن الصلاح فألف مقدمته الشهيرة التي جمع فيها ما تفرق مما كتب قبله في كتب الخطيب وغيرها؛ لأن الخطيب ما من نوع من أنواع علوم الحديث إلا وكتب فيه كتاباً مستقلاً، و كتاب علوم الحديث لابن الصلاح جمعه من كتب الخطيب وغيرها ورتبه لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية فصار يجمع النوع ويحرره وينقحه ثم يمليه على طلابه، ولذا نلاحظ عليه بعض التقديم والتأخير، تقديم ما حقه التأخير والعكس، لكنه كتاب جامع كتاب نافع ماتع، اشتغل الناس به عن غيره، فكان كما قال الحافظ: "لا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر" وهو أهل لأن يولى هذه العناية، اختصره النووي في كتابيه: (الإرشاد والتقريب)، اختصره الحافظ ابن كثير، اختصره العز بن جماعة، اختصره جمع من أهل العلم، نظمه الحافظ العراقي في ألفيته، ونظمه أيضاً غيره من أهل العلم، ونكت عليه الحافظ العراقي وابن حجر وبرهان الدين الأبناسي وغيرهم

فصل في الجرح والتعديل

قال الإمام الذهبي: اعلم – هداك الله – أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

١– قسم تكلموا في أكثر الرواة كـ(ابن معين وأبي حاتم الرازي)

٢– قسم تكلموا في كثير من الرواة كـ(مالك بن أنس وشعبة بن الحجاج)

٣– قسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كـ(ابن عيينة والشافعي)

والكل على ثلاثة أقسام:

أ– قسم متعنت في الجرح متثبت في التعديل كـ(ابن معين وأبو حاتم الرازي والجوزجاني)

ب – قسم متساهلون كـ(الترمذي والحاكم والبيهقي)

ج – قسم معتدلون منصفون كـ(البخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وإبن عدي)

وأول من زكى وجرح عند انقراض عهد الصحابة:

١–الإمام الشعبي ٢– إبن سيرين ونحوهما

فمنهم الضعفاء في المائة الثانية من أوساط التابعين كعطية العوفي.

ولما كان انقراض عامة التابعين في حدود سنة ١٥٠ هـ تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف ومنهم:

١– أبو حنيفة: فقال ما رأيت أكذب من جابر الجعفي (من أوساط التابعين)

٢– الأعمش: فضعف جماعة ووثق آخرين

٣– شعبة بن الحجاج: انتقد الرجال

٤– مالك بن أنس كذلك.

أحوال التلقي ثلاثة

١- أن يصرح بالسماع وهو أعلاها
٢- أن يثبت لقيه به دون السماع منه
٣- أن يكون معاصرا له ولكن لم يثبت أنه لقيه

أصح الأحاديث

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم وهى أصح الأحاديث
٢- ما انفرد به البخاري
٣- ما انفرد به مسلم
٤- ما كان على شرطهما
٥- ما كان على شرط البخاري
٦- ما كان على شرط مسلم
٧- ما كان على شرط غيرهما (ما صححه غيرهما كابن حبان وإبن خزيمة والحاكم)

فائدة:

١- شرط الإمام البخاري: نقل الحديث بواسطة الراوي العدل الضابط عن مثله من غير شذوذ أو علة، وزاد عليها ثبوت اللقاء بين الراوي ومن روى عنه.

٢- شرط الإمام مسلم: مثل شرط البخاري إلا أنه اكتفى بثبوت المعاصرة أي أن يكون الراوي ومن روى عنه في عصر واحد.

آداب طالب الحديث

وهي ما ينبغي أن يتصف به الطالب من الآداب العالية والأخلاق الكريمة التي تناسب شرف العلم الذي يطلبه،وهو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن هذه الآداب ما يشترط فيها مع المحدث،ومنها ما بنفرد بها عنه

١ –الآداب التي يشـــترك فيها المحدث:

أ) تصحيح النيــة والاخلاص لله –تعالى– في طلبه، فهذا مما لا يُطلب به دنيا.

ب) الحــذر من أن تكون الغاية من طلبه التوصـل الى أغراض الدنيا، فقدأخرج أبو داود وابن ماجة من الحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:((من تعلم علماً مما يبتغي به وجه الله تعالى، لايتعلمه الا ليصيب به غرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يـوم القيامة))

(صحيح – رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد).

ح) العـمل بما يسمعه ويقـرأ من الأحاديث.

٢ –الآداب التي ينفرد بها عن المحدث:

أ) أن يسـأل الله تعالى التوفيق والتسديد والتيسير والإعانـة على ضبطه الحديث وفهمه معانيه.

ب) أن ينصرف اليه ، ويفرغ جهده في تحصيله احتسابا لوجه الله.

ت) أن يبدأ بالسماع من أرجح شـيوخ بلده إسـناداً وعلمًا ودينًا.

ث) أن يعظم شيخه، ومن يسمع منه ويوقره، فذلك من إجلال العلم وأسباب الانتـفاع، وأن يتحـرى رضاه، ويصبر على جفـائه لو حصل.

ج) أن يرشـد زمـلاءه وإخوانه في الطلب إلى ما ظفر به من فوائـد وفضائل.

ح) ألا يمنعه الحياء أو الكبر من السعي في السماع والتحصيل وأخـذ العـلم ولو ممـن هو دونه في السـن

خ) عدم الاقتـصار على سماع الحديث وكتابتـه دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه دون أن يظـفر بطائل

د) أن يقدم الصحيحين ثم سنن أبي داود والترمذي والنسائي، ثم ما تمس الحاجة إليه من المـسانيد والجـوامع كمسند أحمد وموطأ مالك وسـنن ابن ماجة وغيرهم

فائدة: وعلم مصطلح الحديث: هو لتنقية وتنقيح الأدلة الحديثية الصحيحية وتخليصها مما يشوبها من ضعيف وغيره، وعلم الحديث ينقسم إلى قسمين:

أ – علم رواية: وهو يبحث عما ينقل عن النبي –صلى الله عليه وسلم– من أقواله وأفعاله وأحواله.

ب–علم دراية: وهو علم يبحث فيه عن أحوال الراوي والمروي من حيث القبول أو الرد.

أجَلّ إسناد علي ظهر الارض

هو اسناد اجتمع فيه الامام احمد بن حنبل عن الامام الشافعي عن الامام مالك (بسلسلة الذهب) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما

فقد أخبرني به الشيخ علي النَّحاس عن والده (الشيخ/ محمد توفيق النحاس) عن محمد بخيت المطيعي –مفتي الديار المصرية– عن أحمد عليش المالكي عن الامير الصغير عن والده الامير الكبير عن شيخه الصعيدي عن عقيلة المالكي عن حسن العجيمي عن العارف القشاشي عن الشمس الرملي عن شيخ الاسلام زكريا الانصاري عن الحافظ ابن حجر العسقلاني عن الصلاح بن أبي عمر عن الفخر بن البخاري قال أخبرنا حنبل بن عبد الله أخبرنا عبدالله بن عبد الواحد بن الحصين أخبرنا الحسن بن علي التميمي أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي أخبرنا عبد الله بن الامام أحمد بن حنبل قال حدثني أبي:

قال الامام أحمد: حدثنا الشافعي قال حدثنا مالك عَن نَافِعٍ عَن ابْن عمر أَنَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ: ((**لَا يبع أحدكُم على بيع بعض**))

المتن والشـرح:

بسـم الله الرحمـن الرحيـم

١-أبْـدَأُ بِالْحَـمْـدِ مُصَـلّـياً عَلَـى مُحَـمَّـدٍ خَيْرِ نَبِـيٍّ أُرْسِـلا

٢-وذي من أقسام الحديث عـده وكل واحـد أتى وحـده

أقسـام الحديث: هنا علم الدرايـة.

وكل واحد أتى وحده: أي كل قسم أتى وتعـريفه، والحد: هو الحاجز بين الشيئين وهو الوصف المحيط بموصـوفه والمميز له عن غيره.

٣- أولها الصـحيحُ وهو ما اتـصل إسـنادُه ولم يشـذّ أو يُعَـلْ

ثم شرع في اقسـام الحديث:

فالصحيح: وهو ما اتصل إسـناده بنقل العدل الضابط عن مثله ولم يشذ أو يعل.

والشـاذ هو ما يرويه الثـقة مخالفًا لمن هو أرجح منه، إما في العدد أو في الصدق أو العدالة.

والمعـلل هو الذي فيه علة تقدح في صـحته

فائـدة: للحديث الصحيح خمـسة شروط:

١- اتصال السند ٢- عدالة الرواي ٣- ضبط الرواي ٤- أن يكون سالما من الشذوذ ٥ - أن يكون سالما من العلة القادحة.

٤- يرويه عدلٌ ضـابطٌ عن مثلِه معتمدٌ في ضبطهِ ونقلهِ

العدل: في الأصل الاستقامة، وعند أهل العلم: هو الاسـتقامة في الدين والمروءة.

والمـروءة: أن يفعل ما يجمله ويزينه ويدع ما يدنسه ويشينه.

الضابط: هو الذي يحفظ ما روى تحـملا وأداء، وضد الضبط الغفلة: وهي أن يكون عند الراوي غفلة عند التحمل أو كثرة نسيان عند الأداء، فكثير النسيان خفيف قليل الضبط.

٥- والحسن المعروف طرقا وغدت   رجاله لا كالصحيح اشتهرت

الحسن: وهو ما اتصل إسناده بنقل العدل خفيف الضبط ولم يشذ أو يعل

وغدت رجاله لا كالصحيح: أن رجاله أخف من رجال الصحيح في الضبط، فيختلف الحسن عن الصحيح في خفة الضبط ولكن باقي شروط الحديث الصحيح لابد أن تكون موجودة فيه.

وقيل لو قال هكذا لكان أضبط:

والحسن الخفيف ضبطًا إذْ غدت   رجالُهُ لا كالصحيح اشتهرت

والمعروف طرقه: بحيث يكون معلومًا أن هذا الراوي يروي عن أهل البصرة وهذا عن أهل الحجاز وهذا عن أهل مصر.

٦- وكل ما عن رتبة الحسن قصر   فهو الضعيف وهو أقسام كثر

الضعيف: هو ما خلا الصحيح والحسن إذ لم تتوفر فيه شروط الصحة أو إحداها

وقد ذكر المؤلف ثلاثة أقسام هي الصحيح والحسن والضعيف.

فائدة: أقسام الحديث خمسة (كما حرره الحافظ ابن حجر) وهي:

١- الصحيح لذاته: (وهو أعلاها)

٢- الصحيح لغيره: هو الحسن إذا تعددت طرقه وكثرت.

٣- الحسن لذاته: ما رواه عدل خفيف الضبط بسند متصل وخلا من الشذوذ والعلة القادحة.

٤- الحسن لغيره: هو الضعيف إذا تعددت طرقه على وجه يجبر بعضها بعضا.

٥- الضعيف: هو ما ليس بصحيح ولا بحسن.

٧- وما أضيف للنبي المرفوع   وما لتابع هو المقطوع

فالمرفوع: ما انتهى سنده إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- أو أضيف إليه.

والموقوف: ما انتهى سنده إلى الصحابي. وقول الصحابي حجة ما لم يخالفه صحابي آخر

والمقطوع: ما انتهى سنده إلى من بعد الصحابي، وقول التابعي ليس بحجة بالاتفاق.

وما أضيف إلى الله -تعالى- يسمى حديثا قدسيا

ومن المرفوع حكما إذا نسب شئ إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– في عهده، فقيل كانوا يفعلون كذا في عهد النبي، كقول أسماء بنت أبي بكر (نحرنا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فرسًا في المدينة وأكلناه) متفق عليه

ومن المرفوع حكما قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو أمر الناس بكذا

فائدة:قول الصحابي حجـة بشـروط: ١– أن يكـون من أهل الفقه والعلم كأبي بكر وعمر وعلي وعثمان ومعاذ وابن مسعود وابن عباس. ٢– أن لا يخالف نصًا واضح الدلالة. ٣– أن لا يخالف قول صحابي آخر.

٨– والمسـنـد المتصل الإسـناد من راويه حتى المصـطـفى ولم يبن

والمسند: هو الحديث المتصل الإسـناد من راويـه حتى النبي –صلى الله عليه وسلم–.

ولم يبن: يعني لم ينقطع سـنده من البين.

٩– وما بسـمـع كل راو يتصـل إسـناده للمصـطـفى فالمتصل

المسند المتصل الإسـناد: هو ما اتصل إسـناده بأخذ كل راوٍ عن من فوقـه.

وعلى هذا فيشمل الموقوف والمقطوع والمرفوع بسمع أو غيره، سـواء كانت الصيغة هي السماع أو غير السماع، وليس الاتصال الي النبي فقط بل لغيره (صحابي أو تابعي) أيضا، لذا فقد استدرك بعضهم على النّـاظم قائلًا:

وما بسـمع كل راو يتـصـل إسـناده للمنتـهى فالمتـصل

فائدة:من طرق التحمل وصيغ الأداء:

١- السماع من لفظ الشيخ: وهي أعلى أنواع طرق التحمل عند الجماهير وأرفعها الإملاء وذلك بأن يقرأ الشيخ ويسمع الطالب سواء قرأ الشيخ من حفظه أو من كتابه، وألفاظ الأداء أن يقول الطالب: (حدثني أو سمعت أو أخبرني أو أنبأني أو قال لي).

٢- القراءة على الشيخ (العرض): وصورتها أن يقرأ الطالب الأحاديث التي هي من مرويات الشيخ والشيخ يسمع، وهي أدنى من السماع، وألفاظ الأداء: (قرأت على فلان أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقر به).

٣- الإجازة: وهي الإذن بالرواية لفظا أو كتابة، وصورتها أن يقول الشيخ لأحد طلابه مثلًا: (أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري)، وألفاظ الأداء: (أجاز لي فلان) أو بعبارات سماع مقيدة مثل: (حدثنا فلان بإجازة أو أخبرنا بإجازة أو أنبأنا بإجازة).

١٠- مسلسل قل ما على وصف أتي مثل أما والله أنباني الفتى

المسلسل: هو الذي تلقاه كل راو عمن فوقه بصيغة معينة أو حال معينة، يعني أن الرواة اتفقوا على وصف معين، إما وصف الأداء أو وصف حال الراوي، كأن يكون قاعدًا، متكئًا، مبتسمًا أو يكرر كلمة ما، والحديث المسلسل من مباحث السند والمتن جميعًا، لأن التسلسل قد يكون فيهما أو أحدهما دون الآخر.

وفائدة المسلسل هو التنبيه على أن الراوي قد ضبط الرواية، مثل حديث معاذ وهو مسلسل قولي: (إني أحبك في الله......) فكل من يروي هذا الحديث يقول نفس المقولة.

ومثل: أما والله أنباني الفتى: اتفقوا على صيغة واحدة في الأداء مثل أنبأني فلان قال أنبأني فلان إلى نهاية السند، أو سمعت فلانا قال سمعت فلانا، أو حدثنا

وليس كل مسلسل صحيحًا.

١١- كذاك قد حدثنيه قائما أو بعد أن حدثني تبسما

ومن صور المسلسل أن يقول الراوي: حدثني فلان قائمًا قال حدثني فلان قائمًا أو مضطجع على فراشه أو راكبًا.

١٢- عزيز مروي اثنين أو ثلاثة مشهور مروي فوق ما ثلاثة

العزيز: ما رواه اثنان عن اثنين إلى أن يصل إلى منتهى السند ، بحيث لا بد أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان، ولا يشترط أن يكون صحيحًا.

المشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر، بحيث لا بد أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها ثلاثة فأكثر ولم يبلغ حد التواتر.

١٣- معنعن كعن سعيد عن كرم ومبهم ما فيه راو لم يسم

المعنعن: ما أدى بصيغة (عن)، مثل أن يقول: عن نافع عن ابن عمر..... أو حدثني فلان عن فلان عن فلان، والعنعنة من الصيغ المحتملة التي تحتمل السماع وتحتمل غير السماع، مثل: (أنَّ – قال) ولكنها ليست كالصيغ الصريحة كحدثنا وأخبرنا وسمعت ونحوها، وحكم المعنعن والمؤنن هو الاتصال إلا ممن عرف بالتدليس، فلا يحكم باتصاله إلا بعد أن يصرح بالسماع ممن يروي عنه في موضع آخر، وسيأتي تعريف التدليس.

والمبهم: الذي فيه راو لم يسم، مثل أن يقول: حدثني رجل، أو يقول: حدثني فلان عن فلان، وكذلك إذا قال: حدثني الثقة أو حدثني من أثق به أو أثق بعلمه.

فائدة: إذا كان الحديث فيه عن رجل لم يسم مثل حديث أنس رضي الله عنه: (دخل أعرابي يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب.....) متفق عليه ، فالأعرابي هنا مبهم لكنه لا يدخل في التعريف الذي معنا، لأن الأعرابي هنا لم يرو، ولكن الراوي هو أنس تحدث عن الأعرابي وعن فعله وقوله، ومن جهة أخرى لأن الصحابة –رضي الله عنهم–كلهم عدول ثقات.

١٤- وكل ما قلت رجاله علا　　　　وضده ذاك الذي قد نزلا

العالي: هو ما قلت رجالهُ، وكلُّ عصر بحسبه، وضده **النازل**.

قال ابن المبارك:الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

فوائد:ينقسم العلو في الإسناد إلى قسمين:

١- علو العدد:

وهو ما عرفه المؤلف في قوله: (ما قلت رجاله) فكلما قل رجال الإسناد فهو عال، وكلما كثر رجال السند فهو نازل، لأنه كلما قلت الوسائط قل الخطأ، ولكن هل يلزم من علو السند أن يكون أصح من النازل ؟ الإجابة: لا يلزم ذلك لأن العبرة بصحة السند وثقة الرجال.

٢- علو الصفة:

وذلك بأن يكون رجال السند أثبت وأقوى في الحفظ والعدالة، وينقسم العلو إلى قسمين:

(أ) علو مطلق　　　　(ب) علو نسبي

فالعلو المطلق (وهو من أجل أقسام العلو): هو القرب من النبي -صلى الله عليه وسلم- بإسناد صحيح (أي قلة عدد الرجال إلى النبي صلى الله عليه وسلم)

والعلو النسبي: فهو أقسام كثيرة:

١- القرب من إمام من أئمة الحديث ذي صفة علية (كالحفظ والضبط والتصنيف)

٢- القرب بالنسبة لرواية أحد الكتب الستة أو غيرها من الكتب المعتمدة المشهورة.

٣- العلو بتقدم وفاة الراوي.

٤- العلو بتقدم السماع من الشيخ.

١٥- وما أضفته إلى الأصحاب من　　　　قول وفعل فهو موقوف زكن

أي ما أضفته أيها الراوي إلى الأصحاب يسمى موقوفا، زكن: أي عُلم

والصحابي: هو من رأى النبي -صلى الله عليه وسلم- مؤمنا به ومات على ذلك ولم يتخلله رِدَّةٌ.

.

١٦- ومرسل منه الصحابي سقط   وقل غريب ما روى راو فقط

المرسل:هو ما رفعه التابعي الكبير أي: سقط منه الصحابي، أي أن التابعي الكبير ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يذكر فيه الصحابي، والمرسل من أقسام الحديث الضعيف، والعلة عدم اتصال السند، ومثله ما رفعه الصحابي الذي لم يسمع من الرسول –صلى الله عليه وسلم–

الغريب: ما رواه راو واحد فقط في طبقة أو أكثر، حتى ولو كان الصحابي فهو غريب، والحديث الغريب مثل حديث عمر بن الخطاب (إنما الأعمال بالنيات....) لم يروه عن النبي صلي الله عليه وسلم إلا عمر ولم يروه عن عمر إلا علقمة ولم يروه عن علقمه إلا محمد بن ابراهيم ولم يروه عن محمد إلا يحي بن سعيد ثم اشتهر بعد ذلك.

ولا يشترط أن يكون الحديث الغريب ضعيفًا

فائدة:

والحديث من حيث نقله إلينا ينقسم الي: (متواتر وآحاد)

فالمتواتر: ما رواه جمع عن جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب غالبًا كحديث (من كذب على متعمدًا فليتبوأ مقعده من النَّار)، وكأحاديث الشفاعة والرؤية. وغيره آحاد وقد قيل:

(مما تواتر حديث من كذب   ومن بنى لله بيتًا واحتسب)

(ورؤية وشفاعة الحوض   ومسح خفين وهذي بعض)

١٧- وكل ما لم يتصل بحال   إسناده منقطع الأوصال

ويقسم العلماء الانقطاع إلى أربعة أقسام:

١- الانقطاع من أول السند أي من بداية المصنف ويسمى (المعلق) مثل مرويات البخاري، والمعلق: هو ما حذف من أول إسناده راو أو أكثر وحكم معلقات البخاري الصحة إذا كانت بصيغة الجزم كأن يقول: قال

٢- الانقطاع من آخر السند أي من آخر الحديث ويسمى (المرسل)

٣- الانقطاع من أثناء السند بواحد فقط حتي لو في كل طبقة ويسمى (المنقطع)

٤- الانقطاع من أثناء السند باثنين فأكثر على التوالي ويسمى (المعضل)

١٨ – والمعضل الساقط منه اثنان　　　وما أتى مدلسا نوعان

المعضل: ماسقط منه راويان علي التوالي، وما أتى مدلسا نوعان: المدلس مأخوذ من التدليس، وأصله من الدلسة أي الظلمة. قال شعبة: التدليس أخو الكذب

والتدليس في الحديث ينقسم إلى قسمين:

١٩– الأول الإسقاط للشيخ وأن　　　ينقل عمن فوقه بعن وأن
٢٠– والثاني لا يسقطه لكن يصف　　　أوصافه بما به لا ينعرف

١–تدليس الإسناد: وهو أن يسقط الراوي شيخه ويروي عمن فوقه بصيغة ظاهرها الاتصال.

٢–تدليس الشيوخ: وهو أن لا يسقط الشيخ ولكن يصفه بأوصاف لا يعرف بها كأن يلقبه بلقب غير لقبه أو بصفة عامة، كأن يقول حدثني من جلس للتحديث أو من يتكلم.

ولا يقبل حديث المدلس ولو كان ثقة إلا إذا صرح بالتحديث فحينئذ يكون متصلا.

فائدة:أنواع أخرى من التدليس:

١– تدليس التسوية: وهو إسقاط الضعيف بين الثقتين وهو من أقبحهم.

٢– تدليس العطف: كأن يقول الراوي حدثنا فلان وفلان وهو لم يسمع من الثاني.

٣– تدليس السكوت: كأن يقول الراوي حدثنا– ثم يسكت برهة ثم يقول– هشام بن عروة.

٤– تدليس القطع: وهو أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله مثلا الزهري عن أنس.

٥–تدليس صيغ الأداء: وهو التعبير بالتحديث عن الإجازة موهما بالسماع.

٢١– وما يخالف ثقة فيه الملا　　　فالشاذ والمقلوب قسمان تلا

الشاذ: هو الذي يخالف فيه الراوي الثقات أو من هو أوثق منه أو من هو أرجح منه عددًا وعدالةً وضبطًا، ويقابله المحفوظ

والمنكر: هو ما خالف فيه الضعيفُ الثقات، ويقابله المعروف.

أما الحديث المقلوب فقد ذكره الناظم في البيت التالي:

٢٢- إبدال راو ما براو قسـم وقلب إسناد لمتن قسـم

والمقلوب ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: (إبدال راو ما براو) وهو ما يسمى بقلب الإسناد، مثال: إذا قال حدثني يوسف عن يعقوب، فينقلب الإسناد ويقول حدثني يعقوب عن يوسف، وهذا أكثر ما يقع خطأ أو نسيانا، والمقلوب من قسم الضعيف لأنه يدل على عدم ضبط الراوي

القسم الثاني: (وقلب إسناد لمتن) ويعني أن يقلب إسناد المتن لمتن آخر مثل أن يروي رجل حديثين من طريق فيجعل الإسناد الثاني للحديث الأول وجعل الإسناد الأول للحديث الثاني مثلما فُعِل مع البخاري –رحمه الله– عندما اختبره أهل العراق، والغالب منه يقع للاختبار، وقد يقع غشا بحيث يكون هذا الرجل يريد أن يروج هذا الحديث لكن يكون إسناده ساقطا يعني كلهم ضعفاء، فيأتي بإسناد صحيح ويركبه عليه فهو نوع من التدليس بل كذب وهذا من فعل الوضاعين

وهناك قسم آخر وهو قلب المتـون، مثل حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله.....) الحديث (متفق عليه) وفيه (رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفقه يمينه) فقلبه بعض الرواة فقال: (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) فهذا مقلوب متنًا.

٢٣- والفـرد ما قيدتـه بثقة أو جـمع أو قصـر علـى رواية

أحاديث الفـرد وهي كما ذكرها المؤلف أنواع:

١– ما قيد بثقة ٢– ما قيد بجمع ٣– ما قيد برواية

فالفـرد: هو أن ينفرد الراوي بالحديث، كحديث (إنما الأعمال بالنيات)، والغالب على الأفراد الضعف لكن بعضها متلقى بالقبول لأنه بعد القرون الثلاثة كثر الرواة، فتجد الشيخ الواحد له ستمائة راو، فإذا انفرد عنه واحد فإن هذا يوجب الشك. لكن في عهد الصحابة رضي الله عنهم تكثر الفردية وكذلك في عهد التابعين.

١– ما قيد بثـقة: أي ما انفرد به ثقة ولم يروه غيره كحديث عمر السابق، فقد حصل الإفراد فيه في ثلاث طبقات من رواته ومع ذلك فهو صحيح.

٢–ما قيد بجمع: ومراده بالجمع أهل البلد أو أهل القرية أو القبيلة وما أشبه ذلك، مثل فلان تفرد برواية هذا الحديث عن الشاميين أو الحجازيين

٣– ما قيد برواية: مثل أن يقال لم يرو هذا الحديث بهذا المعنى إلا فلان، فنجد أن القصر في الرواية فقط، وإلا فالحديث من طرق أخرى مشهور.

٢٤– وما بعلة غموض أو خفا   معلل عندهم قد عرفا

يقال الحديث المعل أو المعلل أو المعلول، والعلة: هي وصف خفي يقدح في صحة الإسناد ولا يطلع عليه إلا الجهابذة من علماء الحديث.

فالحديث المعل: هو الذي يكون ظاهره الصحة لكن فيه علة خفية قادحة، كأن يقال إن فلانا قد قدم البلد الفلاني بعد موت شيخه الذي روى عنه.

٢٥– وذو اختلاف سند أو متن   مضطرب عند أهيل الفن

المضطرب: هو الذي اختلف الرواة في سنده أو متنه على وجه لا يمكن فيه الجمع ولا الترجيح.

فالاختلاف في السند مثل أن يرويه بعضهم متصلًا وبعضهم يرويه منقطعًا.

والاختلاف في المتن مثل أن يرويه بعضهم على أنه مرفوع وبعضهم يرويه على أنه موقوف. فإن أمكن الجمع فلا اضطراب وإن أمكن الترجيح أخذنا بالراجح ولا اضطراب حينئذ، مثل حديث حج النبي صلى الله عليه وسلم، هل حج متمتعا مفردا أو قارنا، والصحيح أنه حج قارنا

والمراد بالفن عند العلماء هو الصنف، وأهيل: تصغير أهل وصغرت للحفاظ على تمام البيت

٢٦– والمدرجات في الحديث ما أتت   من بعض ألفاظ الرواة اتصلت

المدرجات: جمع مدرجة، والحديث المدرج: هو ما أدخله أحد الرواة في الحديث بدون بيان، فالمدرج ليس من كلام النبي –صلى الله عليه وسلم– ولكنه من كلام أحد الرواة، ويأتي الراوي به لتفسير كلمة في الحديث أو غير ذلك، ويسمى إدراجا في المتن.

فائـدة: يعرف الإدراج بأمـور:

١- إما بالنص حيث يأتي من طريق آخر ويبين أنه مدرج.

٢- وإما بإستحالة أن يكون النبي -صلى الله عليه وسلم- قاله وذلك لظهور خطأ فيه أو قرينـة تدل على ذلك.

من بعض ألفاظ الرواة اتصلت: يعني ما أتت متصلة بالحديث دون بيان.

٢٧- وما روى كل قرين عن أخـه   مدبج فاعرفه حقا وانتخه

الأقـران جمع قرين والقرين المصاحب لمن روى عنه الموافق له في السن أو في الأخذ عن الشيخ. فإذا روى كل منهما عن الآخر حديثا أو أكثر فهو حديث مدبـج كأن تروي عائشة عن أبي هريرة والعكس. وإذا روى أحدهما عن الآخر ولا عكس فتسمى عند المحدثين رواية الأقـران. كمالك والأوزاعي طبقة واحة اشتركوا في شيخ والسن متقارب.انتخه: تباهى بذلك.

٢٨- متفق لفظا وخطا متفق   وضد فيما ذكرنا المفترق

هذان قسمان من أقسام الحديث هما المتفق والمفترق، وهما في الحقيقة قسم واحد، وهذا القسم يتعلق بالرواة وهو ما إذا وجدنا اسمين متفقين لفـظا وخطا لكنـهما مفترقان ذاتـًا.

كأن تتـفق أسماء الرواة وأسماء آباءهم فصاعدًا أو الكنى والأنساب ونحو ذلك خطًا ولفظًا مع اختلاف أشخاصهم مثل: (الخليل بن أحمد) سـتة أشخاص أولهم شيخ سيبويه عالم اللغة، و(حفص بن سليمان) أربعـة أشخـاص، وهذا العلم يحتاج إليه لئلا يقع الاشتباه، فمثلا كلمة (عباس) اسم لرجل مقبول الرواية ولرجل آخر غير مقبول الرواية، فهذا يسمى المـتفق المفترق

٢٩- مؤتلف متفق الخط فقط   وضده مختلف فاخش الغلط

فالمؤتلف ضد المختلف.

المؤتلف والمختلف: أن تـتفق الأسماء أو الألقاب أو الأنساب خطًا وتختلف لفـظًا مثل (سـريح - شـريح) (حـرام - حـزام) وفائدته عدم الوقوع في التصحيف ونحو ذلك.

وسمي مؤتلفا لائتـلافه خطاً، وسمي مختلفا لاختلافه نطـقًا

٣٠- والمنكر الفرد به راو غـدا   تعديله لا يحمـل التفـردا

المنكر: ما رواه الضعيف مخـالفًا للثقـة أو الثقات. أو ما انفرد بروايتـه راو لا يرتقي – من جهة عدالته وضبطه – إلى مرتبة القبـول، كمن جرح بفسق أو فرط غفلة أو كثرة غلط.

والمتروك أشـد منه ضعـفًا، ويقابل المنكر الحديث المعروف.

٣١- متروكه ما واحد به انفرد   وأجمعوا لضعفه فهو كرد

المتروك: ما رواه راو ضعيف أجمع العلماء على ضعفه ، فخرج منـه ما رواه غير الضعيف وما رواه الضعيف الذي اختلفوا فى تضعيفه، قال الحافظ ابن حجر: المـتروك ما رواه راو متهم بالكذب، وهو ينزل حديثه إلى درجة تقترب من الوضع. ومتهم ليس مقطوع بكذبه لكن تجنبه العلماء، أو جاء بحديث مخالف للقواعد الكلية، أو يكون راو كثر خطئه. فهو كرد: وورد يرد.

٣٢- والكذب المختلق المصنـوع   على النبي فذلك الموضـوع

الموضوع: الحديث المكذوب على النبي –صلى الله عليه وسلم–، والأحاديث الموضوعة كثيرة ألف فيها العلماء مؤلفات منفردة مثل: (اللآلئ المصنوعة في الأحـاديث الموضوعـة) و (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعـة) للإمام الشـوكاني.

قال العلماء: لا عـبرة بتوضيع ابن الجـوزي، ولا بتصحيح الحاكم، ولا بإجماع ابن المنذر، لأنهم متساهلون. والأحاديث الموضوعة لها أسباب منها داعى الشـهرة ومنها التعصب لمذهب أو لطائفة أو على مذهب أو على طائفة مثل الرافضة (الشيعة) كحديث (عليّ خير البشر فمن شك في ذلك فقد كفر) وما وضعه البهائيون كحديث (أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله). ومثال للحديث للموضـوع: (حب الدنيا رأس كل خطيئة) وحديث (حب الوطن من الإيمان). ومما يدل علي الوضع ركاكة اللفظ والمعنى (مثل أن يجمع بين النقيضين) فهي تدل على ضعف الحديث ووضعه وحكم الوضع هو الرد وعدم القبول، والتحدث به حرام إلا من تحدث به ليبين أنه موضوع.

روي أن الخليفة هارون الرشيد عندما أُتى بأحد الزنادقة ليقتله، فقال الزنديق : أين أنت من ألف حديث وضعتها؟، فقال الرشيد : (بل أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك، ينخلانها ويخرجانها).

قال الشوكاني –رحمه الله–: (أكثَرَ العلماءُ من البيان للأحاديث الموضوعة، وهتكوا أستار الكذَّابين، ونفوا عن حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وافتراء المفترين، وزور المُزَوِّرين).

٣٣- وقد أتت كالجوهر المكنون سميتها: منظومة البيقوني
٣٤- فوق الثلاثين بأربع أتت أبياتها ثم بخير ختمت

تم بحمد الله
يوم السبت ١٢-٣-١٤٤١هـ
الموافق: ٩ نوفمبر ٢٠١٩م

شرح وترتيب
أحمد عثمان الشبراوي
المجاز بالقراءات العشر والسنة المطهرة